

بلاغ توضيحي

2020/12/08

اجتمع مكتب الودادية يوم 2020/12/07 وبعد دراسة لسيرورة ملف الرخصة وتساؤلات المنخرطين يعلن ما يلي :

- ❖ إن الولاية رغم اتصالات المكتب بها لم تمكننا بعد من طريقة وضع الملف التقني على الطاولة الالكترونية ولذلك قرر المكتب اللاحاح على ذلك باتصاله المباشر يوم الثلاثاء 2020/12/08 .
- ❖ جوابا على مجموعة من التساؤلات التي يطرحها المنخرطون عبر اتصالاتهم بالمكتب يورد التوضيحات التالية:
- إن المكتب له رغبة أكيدة لعقد الجمع العام لكن قانون الطوارئ كما يعلم الجميع. يمنع جميع التجمعات وهو ما تكرر بقرار وزير الداخلية الصادر في 13 مارس 2020.
- إن المكتب راسل جميع المنخرطين المتخلفين عن أداء مساهماتهم التي أداها الأغلبية لكنه فوجئ إما بتغيير العناوين أو عدم الاستجابة وسيكون مضطرا فيما بعد إلى سلوك مسطرة التبليغ القضائي لإخلاء مسؤوليته ويتعلق الأمر ب 175 منخرط لم يؤدوا مبلغ 40000 درهم المقرر.
- إن عدد المنخرطين كان محددا بتاريخ انعقاد الجمع العام الاخير (2018) في 352 منخرطا انسحب منهم 19 منخرطا وتسلموا ما مجموعه 586 مليون سنتيم .
- إن التصميم النهائي للمشروع يتضمن 305 بقعة فقط وهو ما يفرض إنقاص عدد 28 منخرطا ليتطابق عدد المنخرطين مع عدد القطع المتاحة في التصميم.
- ❖ إن المكتب يؤكد بأنه سيقدم التقرير المالي وأيضا الأدبي المتعلق بفترة ولايته ولا يمكنه قانونيا أن يقدم أي تقرير عن الفترة السابقة مادام الجمع العام الأخير قد صادق على كل من التقرير المالي والأدبي بمقتضى محضر قانوني ذي حجية مطلقة ومنجز من طرف مفوضين قضائيين .
- ❖ إن المكتب مازال يدعو جميع المنخرطين الذين لهم إمكانيات لا تتوفر عليها المكتب لإيجاد حل لمشكل الرخصة في أن يتسلموا توكيلا من طرف المكتب للقيام بهذه المهمة مشكورين لفائدة الجميع.
- ❖ إن المكتب يعتذر لبعض المنخرطين الذين طالبوا بنشر قائمة المنخرطين المتخلفين عن أداء مساهماتهم بأن ذلك يدخل في إطار الحياة الخاصة والمحظور بمقتضى القانون رقم 09.08 الصادر في 18 فبراير 2019 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين اتجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي. ولذلك اكتفى المكتب بذكر أعدادهم دون أسمائهم مع أنه في طور إعداد تدابير مراسلتهم وإنذارهم لاحترام القانون الداخلي للودادية ومبدأ المساواة بين جميع المنخرطين في تحمل الأعباء والمساهمات.
- ❖ في الأخير يؤكد المكتب أنه متحمل مسؤوليته في الحصول على الرخصة ومعالجته مشكل الضريبة بما يخدم مصالحنا الجماعية .
- ❖ وإذ يؤكد على احترامه للقانون الداخلي والأساسي للودادية فإنه ينبه بأنه لن يسقط في المزايدات والملاسنات التي لها خلفيتها والتي لن تفيد مصالحنا الجماعية في شيء بل ثبت باللموس بأنها ساهمت وتساهم في تعطيل تحقيق المشروع وتمكين الإدارة من مبررات مزيد من التماطل والعرقلة.
- ❖ يطالب المكتب بكل روح أخوية ومسؤولية بتخلي بعض المنخرطين عن بث الاشاعات والاتهامات للمكتب ويطالبهم باحترام الكرامة الانسانية لأعضاء المكتب المتطوعين والمضحين في مهامهم.

مع خالص تحياتنا الوجدية

